

الباحث

م. د. دلال عبد الحسن جولان

ظهور المنظمات والجمعيات الوطنية في المغرب (١٩٧٢-١٩٩٩)

Researcher

Dr. Dalal Abd Al Hassan Joulan

The emergence of national organizations and associations in Morocco  
(1972-1999)

## عنوان البحث

ظهور المنظمات والجمعيات الوطنية في  
المغرب (١٩٧٢-١٩٩٩)

## ملخص البحث

بعد استقلال المغرب استمرت المنظمات والجمعيات في النمو بشكل كبير، ولاسيما في المجالات الثقافية والتربوية والاجتماعية، لما كان للمغرب من تراكمات مهمة في مجال حقوق الإنسان على مستوى تطوير الأطر القانونية وتطبيقها على أرض الواقع، وبفضل تظافر الجهود، التي تمكنت من تقليص الفوارق الطبقية وعملت على تحقيق العدالة الاجتماعية، وخدمة المجتمع المغربي، وحماية كل حقوقه تحظى المنظمات والجمعيات الوطنية في المغرب، بأهمية كبرى داخل المغرب، لما لها من دور أساس في تكريس قيم المواطنة، فقد كرس الدستور المغربي الصادر عام ١٩٧٢ حرية تأسيس المنظمات والجمعيات، كحق مضمون في إطار العمل الديمقراطي، للمشاركة في إعداد القرارات والمشاريع الحكومية، لتصبح المنظمات والجمعيات تحولا بارزا في المجتمع المغربي، لتأخذ مركزا مهما داخل بنية المجتمع المغربي، وأداة في التوعية، كما شهد المغرب تطورا ملحوظا في مجال حقوق الإنسان منذ إصدار دستور عام ١٩٩٢، ودستور عام ١٩٩٦ والذي ضمن للمواطن حق الانضمام إلى المنظمات والجمعيات سواء كانت نقابية أو سياسية وفق اختياراتهم، لتعزيز الوعي الوطني، والتماسك المجتمعي وتميمته، فضلا عن تقديم المساعدات الإنسانية، كما فتحت الأبواب أمام المنظمات والجمعيات الوطنية في المغرب للمساهمة في إعداد السياسات العمومية، لتكون الشريك الأساسي للدولة.

## معلومات الباحث

اسم الباحث: م. د. دلال عبد الحسن جولان

البريد الإلكتروني:

[abdalhasan@uokirkuk.edu.iq](mailto:abdalhasan@uokirkuk.edu.iq)

الاختصاص العام: التاريخ

الاختصاص الدقيق: تاريخ الحديث والمعاصر

مكان العمل (الحالي):

الكلية: الآداب

الجامعة او المؤسسة: جامعة كركوك

البلد: العراق

الكلمات المفتاحية: المغرب، المنظمات، الجمعيات، حقوق الإنسان

## معلومات البحث

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/١٢/٩

تاريخ القبول: ٢٠٢٦/١/٢٠



### Researcher information

Researcher: Dr. Dalal Abd Al Hassan

Joulan

E-mail: [abdalhassan@uokirkuk.edu.iq](mailto:abdalhassan@uokirkuk.edu.iq)

General Specialization: History

Specialization: modern and Contemporary History

Place of Work (Current):

Department: History

College: Arts

University or Institution: Kirkuk university

Country: Iraq

Key words: • Geographic distribution, phenomenon suicide, methods of suicide

### Search information

Search Receipt history: 9/12/2025

Acceptance: 20/1/2026

*college of Arts / Kirkuk University / Republic of Iraq Ministry of Higher education and scientific research*

### The Title

The emergence of national organizations and associations in Morocco ( 1999 \_1972)

### Abstract

Following its independence, Morocco experienced a rapid expansion of civil society organizations, particularly in the cultural, social, and educational sectors. These groups have a substantial impact on social support efforts, the reduction of inequality, and the protection of citizens' fundamental rights.

National organizations in Morocco have played an essential role in promoting civic responsibility and encouraging citizens' active engagement in public life. Through ongoing efforts to address social and economic disparities, advance social justice, and safeguard the rights of citizens, these associations have become key actors in Moroccan society, reinforcing the principles of citizenship.

The enactment of the Public Liberties Law in 1958 marked a turning point by formally recognizing the right to establish associations, paving the way for their participation in societal development. Subsequent constitutional reforms, including the 1972 Constitution, affirmed the right to form organizations, enabling citizens to influence public policies and government initiatives.

Further progress was made with the adoption of the 1992 and 1996 Constitutions, which strengthened human rights protections and guaranteed the freedom to join associations, including political parties and trade unions. These legal frameworks positioned civil society organizations as vital partners in governance, fostering social solidarity, national awareness, and humanitarian action.

Overall, Moroccan civil society has evolved into a central institution that not only advocates for social equity and justice but also actively contributes to the development of public policies and democratic practices.

## المقدمة:

لم يعد تأسيس المنظمات والجمعيات الوطنية في المغرب، من القضايا المؤثرة في سياسة المغرب فحسب، بل اتخذت بعدا خارجيا، وفسح المجال للتدخل الخارجي في شؤون المغرب، لارتباطها بقضية الوحدة الوطنية وحقوق الإنسان، وكانت للعوامل ( السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ) الدور الرئيس في إبرازها.

تأتي أهمية (ظهور المنظمات والجمعيات الوطنية في المغرب (١٩٧٢ - ١٩٩٩) في إبراز الدور الذي قامت به المنظمات والجمعيات الوطنية في المغرب لاستحصال حقوق شعبه، وتوجيه الرأي العام المغربي نحو المشاركة السياسي، التي أصبحت لا تتجزأ عن المجتمع المغربي، طالما لا تتعارض مع أمن المجتمع العام، ورغم ما كتبت فيه من أبحاث ومؤلفات، وندوات، ومحاضرات، وتقارير، فالكتابة فيه يعد رصيذ معرفي تراكمي، يساعد على ترسيخ الموضوع في المجتمعات بعد انتشار الأفكار الديمقراطية.

إن اختيار عام ١٩٧٢ كبداية لموضوع البحث، نتيجة ظهور المنظمات والجمعيات الوطنية في هذا العام، فضلا عن إنه جاء متوافقا مع تاريخ إصدار الدستور المغربي لعام ١٩٧٢، والمحاولة للكشف عن الجوانب الغامضة المتعلقة بحقوق الإنسان في المغرب، بدء من الاستقلال، وتصاعد المطالب الوطنية التي أسهمت في أحداث السياسية المغربية، أما عن التوقف عند عام ١٩٩٩ فهو تاريخ تأسيس منتدى الحقيقة والانصاف، والذي يهدف إلى تحقيق العدالة لضحايا الانتهاكات التي وقعت في المغرب.

يعالج هذا البحث موضوع (دور المنظمات والجمعيات الوطنية في المغرب (١٩٧٢ - ١٩٩٩)، لكونها ظاهرة اجتماعية وحضارية لا يمكن الاستغناء عنها، ولها دور في خلق الروابط الإنسانية بين الفرد والمجتمع والمؤسسات، وتوضيح التحديات التي واجهتها المنظمات والجمعيات الحقوقية في المغرب.

إن الفرضية التي حاول البحث تقديمها في ثناياه والإجابة عنها، بين صفحاته هي: ماهي المنظمات والجمعيات الوطنية؟، وماهي العوامل التي ساعدت على ظهورها؟، وماهي أبرز شروط تأسيسها، وأبرز مطالبها؟، وللإجابة على تلك الأسئلة قسم البحث إلى مبحثين، فضلا عن المقدمة والتمهيد والخاتمة التي حصدت فيها النتائج التي عدت بمثابة انعكاساً للتطور السياسي للنظام المغربي عن طريق السماح بإقامة المنظمات والجمعيات الوطنية في المغرب، فضلا عن الخلاصة باللغة الإنكليزية.

تطرق المبحث الأول إلى شروط تكوين المنظمات والجمعيات الوطنية في المغرب، وظهورها وأسباب تأسيسها وأبرز حقوقها والصعوبات التي واجهتها، إذ تضمن المطلب الأول منه شروط تكوين

المنظمات والجمعيات الوطنية في المغرب وظهورها، بينما تضمن المطلب الثاني، أسباب تأسيس المنظمات والجمعيات الوطنية في المغرب، وأبرز حقوقها، والصعوبات التي واجهتها.

أما المبحث الثاني فتطرق إلى أهم المنظمات والجمعيات الوطنية في المغرب وعلاقتها بالأحزاب السياسية فيه، إذ ركز المطلب الأول منه على أهم المنظمات والجمعيات الوطنية في المغرب والتي تضمنت على منظمة العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان في المغرب عام ١٩٧٢، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان عام ١٩٧٩، جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان عام ١٩٨٤، المنظمة المغربية لحقوق الإنسان عام ١٩٨٨، الجمعيات النسائية ١٩٩٠ \_ ١٩٩٥، جمعية منتدى الحقيقة والانصاف عام ١٩٩٩، بينما تضمن المطلب الثاني على علاقة المنظمات والجمعيات الوطنية بالأحزاب السياسية في المغرب.

التمهيد:

إن الظروف السياسية التي مر بها المغرب<sup>(١)</sup>، ومحاولة القضاء على كيانه السياسي والاجتماعي والثقافي (احمد، ٢٠١٧)، أدت إلى ظهور المنظمات والجمعيات الوطنية، والتي أخذت على عاتقها مهمة الدفاع عن الحقوق والحريات بشكل عام، في سبيل بناء الدولة. واحتلت حقوق الإنسان مكانة مهمة في الثقافة المجتمعية، وجعل عملها فضاء قانوني، ذو مرجع أخلاقي وسياسي.

وضعت المنظمات والجمعيات قانونا خاصا يدافع عن ( حقوق الإنسان)، والذي يعد الجزء المهم من عملها، فالتطورات التي شهدتها المغرب، كدولة حديثة، أرست قواعد الديمقراطية فيها، كدولة للقانون والحقوق .

ومن الصعب الفصل بين العمل السياسي، والعمل الحقوقي، هذا التناقض الذي دفع ببعض أعضاء المنظمات والجمعيات الوطنية، إلى رفض العمل الحزبي والعمل الحقوقي بنفس الوقت، والتركيز على النشاط المهني.

وضعت المنظمات والجمعيات الوطنية في المغرب، هدفا ساميا ألا وهو بناء مجتمع المساواة والعدالة، باعتبارها أعمدة أساسية للتنمية (Development)<sup>(٢)</sup>، وترسيخ مبدأ تمتع الفرد بحقوق الإنسان، و بعد استقلال المغرب من الحماية الفرنسية عام ١٩٥٦ وضمان وحدته وسيادته (زيدان، ٢٠١٢)، شهد المغرب تحولا كبيرا منذ اصدار قانون (الحريات العامة) بتاريخ ١٥ نوفمبر/تشرين الثاني عام ١٩٥٨، والذي نص على حق تأسيس المنظمات والجمعيات، وقد تم تعريف الجمعية: بأنها ( اتفاق بين شخصين او عدة اشخاص، يستعملون معلوماتهم ونشاطاتهم في سبيل توزيع الأرباح بينهم) (الفصل (١) من الظهير الشريف رقم ( ١٠٥٨٠٣٧٦ ) المتعلق بتأسيس الجمعيات). أي بمعنى آخر إن القانون قد أخذ

طابعا ليبراليا، وذلك عندما أخضع تأسيس المنظمات والجمعيات للتصريح، فضلا عن انه من الممكن حل المنظمة والجمعية عن طريق قرار قضائي، في حالة انحراف المنظمة أو الجمعية عن مسارها وتحقيقها لأهداف غير مشروعة، ومخالفتها للقوانين، والمساس بوحدة الأرض، والنظام الملكي، أو تدعوا إلى التمييز بين المغاربة (الفصل ٢) من الظهير الشريف رقم (١٠٥٨٠٣٧٦) المتعلق بتأسيس الجمعيات).

أقر الدين الإسلامي بالحقوق العامة لجميع الناس من دون أي تمييز بينهم، لأنه يرى أن حقوق الإنسان هي حقوقا أزلية، لا يمكن الاستغناء عنها، كما أن الشريعة الإسلامية وفقت بين المصلحة الفردية والجماعية (عمارة، ١٩٨١، صفحة ٧). فلا يمكن أن يقام الدين من دون حقوق الإنسان، فعليها يتوقف الإيمان، وبعدها يأتي التدين بالدين (المدرور، ٢٠١٩).

#### المبحث الأول

شروط تكوين المنظمات والجمعيات الوطنية في المغرب وظهورها وأسباب تأسيسها وأبرز حقوقها والصعوبات التي واجهتها.

المطلب الأول: أولا- شروط تكوين المنظمات والجمعيات الوطنية في المغرب: \_

أن تكون المنظمة أو الجمعية ذات بعد محلي أو وطني، وأن يمتلك مؤسسها كفاءة التحدث أمام الجمهور وخبرة في إجراء المفاوضات (رشيق، ٢٠١٤، صفحة ١٣)، والاتفاق على آراء وأفكار لتأسيس المنظمة أو الجمعية، وأن تكون هناك غاية من وراء التأسيس هو تحقيق التعاون بين أعضائها، وأن يكون تأسيسها لمدة محددة، فضلا عن شرط التصريح والمتضمن (لائحة باسم الأعضاء المؤسسين للمنظمة والجمعية، وصورا لبطاقاتهم الشخصية، وتحديد مقر المنظمة أو الجمعية) (دليل الجمعيات والتجمعات بالمغرب، ٢٠٠٧، صفحة ٢٦).

ثانيا- ظهور المنظمات والجمعيات الوطنية في المغرب: \_

يعد نظام تأسيس المنظمات والجمعيات في المغرب نظاما حرا، طبقا للفصل الثاني من ظهير عام ١٩٥٨ الخاص بالمنظمات والجمعيات، والذي نص على أنه يمكن للأشخاص تأسيس المنظمات والجمعيات، بحرية تامة من دون قيد أو شرط، عن طريق الرجوع إلى مقتضيات الفصل الخامس، والذي نص على أن الجمعية لا بد لها أن تقدم تصريحاً للسلطة الإدارية المحلية، والذي يقع جوار مقر الجمعية، لتمارس نشاطها، فضلا عن إعطائها دور في رصد انتهاكات حقوق الإنسان وتنظيمها على شكل نصوص قانونية تعتمدها الأمم المتحدة (عقراوي، ٢٠٢٠، صفحة ٥٩).

عندما تراجعت الدولة المغربية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تقدمت المنظمات والجمعيات نحو الأمام لأداء دورها وإحياء الميادين المذكورة وتكملة دور الدولة فيها (الخطيب، ٢٠٠٨، صفحة ١٧٢)، فضلا عن تشجيع المغاربة ودعوتهم إلى القيام بالحركات الاجتماعية المناهضة لظلم السلطة (بركات، ٢٠٠٠، صفحة ٩٢٥)، وقد التزمت المنظمات والجمعيات الوطنية في المغرب، بالقيم والمعايير، والاحترام والتسامح، للتنوع والاختلاف (إبراهيم، ١٩٩٥، صفحة ٥).

المطلب الثاني: أسباب تأسيس المنظمات والجمعيات الوطنية في المغرب وأبرز حقوقها والصعوبات التي واجهتها: \_

أولا\_ أسباب تأسيس المنظمات والجمعيات الوطنية في المغرب:-

١- تزايد وعي الناس ومعرفتهم بمدى عجز الدولة في مواجهة الأوضاع الاقتصادية المتأزمة، وتخلى الدولة عن دورها المحوري الذي كانت تشغله اقتصاديا واجتماعيا، بسبب ضغط المؤسسات المالية الدولية، مع الأزمات التي عانت منها معظم النظم السياسية، وتحديدًا المغرب، إذ وصلت سياسة التصنيع إلى مرحلة إحلال الواردات إلى سعتها، وزيادة في استيراد المنتجات الغذائية، مما أدى إلى خفض الانفاق، العام على برامج ( الرفاهية والخدمات الاجتماعية) (يوسف، ١٩٩٦، صفحة ٢١١).

٢- حصولها على الدعم الشعبي.

٣- قدرتها على التأثير واستنادها على قاعدة جماهيرية واسعة (شكر، ٢٠٠٤).

٤- تحقيق الأهداف التي تم رسمها مسبقا لتنمية المجتمع المغربي، ورفع المستوى المعيشي للشعب.

٥- تفعيل المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات التنموية (العتيبي، ٢٠١٧).

٦- نشر قواعد الديمقراطية والتعددية، ودعم الدولة المدنية القائمة على مبادئ الديمقراطية (فقي، ٢٠١٤، صفحة ١٧).

٧- إشاعة الثقافة المدنية، أي عدم فرض ثقافة معينة على ثقافة أخرى (هزيم، ٢٠١٧، صفحة ٢٠١).

ثانيا\_ حقوق المنظمات والجمعيات في المغرب (عبده، ٢٠١٥، الصفحات ٢٩-٣٠)؛ (الزياني، ٢٠٠٨، صفحة ١١): \_

١- حق الترافع أمام المحاكم.

٢- التمتع بذمة مالية مستقلة ( حق التملك والتصرف).

٣- حصولها على تركيبة واعتراف من قبل الدولة.

٤- كيفية صنع القرار ، ووضع المعلومات بيد الجمهور .

ثالثا\_الصعوبات التي واجهت المنظمات والجمعيات الوطنية في المغرب: \_

عانت المنظمات والجمعيات الوطنية في المغرب من افتقارها للديمقراطية والسير في ركب (البيروقراطية)، مما سبب لها أزمة الصراعات والانقسامات الداخلية، والذي انعكس سلبا على أدائها في إحداث الإصلاحات وتغيير المجتمع المغربي، لأنه وكما هو معروف، إن التنظيم الداخلي يؤثر بشكل كبير على توجه واختيار المنظمة والجمعية، فضلا عن إثبات حقها في العمل المستقل، وافتقارها إلى الرؤية الاستراتيجية، في تحديد الأهداف والخطط العملية (الشناوي، ٢٠١٤)، وكذلك التداخل ما بين المهنية والسياسة، ولكي تحقق المنظمات والجمعيات الحقوقية أهدافها لابد أن تتبع الآليات الآتية:- الأولى: تعميق الوعي الحقوقي، ونشر الثقافة الحقوقية، الثانية: فضح الانتهاكات (علوش، صفحة ٥). وعلى الرغم من إن قانون المنظمات والجمعيات، يركز أساسا على حرية التأسيس، والاعتماد على نظام التصريح، إلا أن تسلط رجال السلطة وأجهزتها، أفرغ هذا المبدأ من محتواه، وحوله إلى نظام الترخيص، وقيد مبدأ الحرية، ليصبح خاضعا لمزاج السلطة، فضلا عن امتناع الأخيرة عن تسليم الملف القانوني للمنظمات والجمعيات (المغربي، ٢٠١٩). ومنذ عام ١٩٧٢ ، اتخذ الصراع ما بين المنظمات والجمعيات والسلطة في المغرب، طابعا حقوقيا تمثل في موقفين (قوي، ٢٠١٤):-

١-المواجهة: أي الاصطدام المباشر،

٢- الاحتواء: عندما عجزت الدولة في القضاء على المنظمات والجمعيات، غيرت من أسلوبها واتجاهها عن طريق احتوائها، والسماح لها بالمشاركة في البرنامج الحكومي.

#### المبحث الثاني

أهم المنظمات والجمعيات الوطنية في المغرب، وعلاقتها بالأحزاب السياسية فيه.

المطلب الأول\_أهم المنظمات والجمعيات الوطنية في المغرب(١٩٧٢ \_ ١٩٩٩):-

ناضلت المنظمات والجمعيات الوطنية في المغرب، في سبيل جعل الدساتير المغربية الصادرة في الأعوام (١٩٧٢، ١٩٩٢، ١٩٩٦) تلائم القوانين، والمواثيق الدولية، المتعلقة بحقوق الإنسان، لأن كتابة الدستور أصبحت من الموضوعات الأكثر إثارة للجدل، باعتباره المرجع الأساس لتنظيم الحياة السياسية في المغرب ، والتي كانت تعيش وضعاً سياسياً انتقالياً (شارب، صفحة ١٠١)، وطالبت أيضا بضرورة استقلال القضاء، وحرية الرأي والتعبير، فما كان من نظام الحكم المغربي إلا أن يتبع سياسة الانفتاح تجاه الجمعيات والمنظمات الوطنية بفعل الضغط الدولي. (فيرموريسين، ٢٠١٤، الصفحات ١٧٩-١٨٠).

إن التفكير في العمل الجماعي، ليس جديدا على المغرب، لأنها عرفت أنماطا مختلفة من المشاركة الاجتماعية، والدليل على ذلك وجود التنظيمات والجمعيات والأحزاب (Roque, p. 14). منذ استقلال المغرب إذ اهتمت (١٥٧٤١) جمعية من أصل (٤٤٧٧١) جمعية أي ما يقارب (2, 35%) للعمل بمجال التنمية والسكن، بينما اشغلت (١٢١٣٤) جمعية أي ما يقارب (1, 27%) على الموضوعات المرتبطة بالثقافة والهوية، أما الباقي من الجمعيات فوضعت اهتمامها حول موضوع البيئة والتعليم (شريك، ٢٠١١، صفحة ٤٩).

وقد ازدادت الحاجة لحقوق الإنسان السياسية، والاجتماعية والاقتصادية، والثقافية في المغرب (محسن، ٢٠١٢، صفحة ٩٩)، ولم يعد كافيا الإشارة لحقوق الإنسان في النظام الدستوري للدولة، بل يجب أن ينعكس على العلاقات بين أفراد المجتمع المغربي (الدستور، ٢٠١٨، صفحة ٩). عن طريق تأسيس مجموعة من المنظمات والجمعيات الوطنية للمطالبة بالحقوق المشروعة منها:-

#### ١- منظمة العصابة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان في المغرب ١٩٧٢:-

عزم مجموعة من المناضلين (المتقنين، والصحفيين، والنقابيين، والحقوقيين، والطلبة)، وعلى رأسهم رئيس العصابة (محمد عبد الهادي القباب)، والناشط الحقوقي (عبد الرحمن بن عمرو)، والناشطة الاجتماعية (خديجة رياضي)، والناشط الحقوقي (نوفل بوعمرى)، على سد الفراغ الموجود في المجال الحقوقي، وتكوين جمعية تأخذ على عاتقها مسؤولية حمل رسالة النضال لإقرار حقوق الإنسان (<http://www.lmddh.com>). فتأسست المنظمة بتاريخ (١١ مايو ١٩٧٢)، ومقرها أمام ثانوية الحسن الثاني، وهي منظمة مستقلة غير حكومية، كانت تهدف إلى الدفاع عن حقوق الإنسان في المغرب وبمختلف المجالات (السياسية - الاقتصادية - الاجتماعية - المدنية - الثقافية - البيئية - التنموية)، ورصد الانتهاكات الحكومية، ألا أن ذلك لم يمنع الحكومة المغربية من ارتكاب الانتهاكات مثل (التهم الملفقة، والمحاكمات غير العادلة، وابتزاز الموقوفين، والتصفية الجسدية، ومنع التظاهر السلمي) (حمدون، ٢٠٢٢، الصفحات ٨٨٤-٨٨٥)، والتضامن مع الضحايا، وتحقيق الحريات، وتوطيد دولة الحق والقانون، فضلا عن سعيها نحو تعزيز السلطة القضائية، وقد حصلت المنظمة على اعتراف داخلي وخارجي (2016, [lmddh.htm//jam3iyatona.blogspot.com](http://jam3iyatona.blogspot.com))، وكان أغلب أعضائها من حزب الاستقلال، واتخذت هذه المنظمة التوجه الوطني الإسلامي و العروبي المحافظ .

#### ٢\_ الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ١٩٧٩:-

نظرا لسرعة تطور الأحداث السياسية في المغرب، ظهرت جمعية أطلق عليها (الجمعية المغربية لحقوق الإنسان) بتاريخ ( ٢٤ يونيو / حزيران عام ١٩٧٩)، وتشكل أعضائها من حزب الاتحاد

الاشتراكي للقوات الشعبية مثل (عبد الرحمن بن عمرو ، خديجة رياضي ،أحمد الهايج، عبدالله العماري). (فيرموريسين، ٢٠١٤، صفحة ١٧٣).

دعت هذه الجمعية إلى ضرورة مصادقة المغرب، على المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وأخذت على عاتقها مهمة، إصدار التقارير، التي لها أهمية كبيرة في مجال العمل الحقوقي ، لكونها تتضمن ما يلي (إبراهيم و.، ١٩٩٠، الصفحات ٢٨٨-٢٨٩):

- ١- الكشف عن الجوانب التي تسعى التقارير التابعة للحكومة إغفالها.
- ٢- تعيين المجالات التي تعجز الحكومة عن معالجتها.
- ٣- وضع الحلول المناسبة وتشخيص مواطن الخلل.
- ٤- رصد الواقع الحقوقي في المغرب ومقارنته مع النظريات .
- ٥- الاعتراف بوجود المشاكل، وكيفية التعامل معها.
- ٦- صياغة قوانين تتعامل فقط مع حقوق الإنسان.
- ٧- تبادل المعلومات بين الأطراف المعنية بحقوق الإنسان، والمذكرات، والمحاضرات، والندوات، وغيرها من النشاطات الفنية والثقافية، فضلا عن دورها في تنظيم المظاهرات، وإنصاف الضحايا (الصغيري، ٢٠١٨، صفحة ٧).

على الرغم من أن المنظمة والجمعية الوارد ذكرهما أنفا قد نشأتا خلال الأعوام (١٩٧٢ ، ١٩٧٩) إلا إنهما لم تأخذا نصيبهما من الحرية التامة في العمل، بسبب الإجراءات الصارمة التي فرضها نظام الحكم المغربي على عمل المنظمات والجمعيات الحقوقية، فتعرض أعضائها لحملة من الاعتقالات، والاختفاء القسري، وقد لاقت هذه الأعمال الحكومية انتقادات دولية لاذعة.

### ٣\_ جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان عام ١٩٨٤: \_

كانت من بين المنظمات التي ناضلت ضد انتهاكات حقوق الإنسان في المغرب، فضلا عن تمكنها من فضح عمليات التعذيب والاعتقال التعسفي، على الرغم من ذلك إلا إنها لم تغير هذه الجمعية من أوضاع المغرب شيئا، في ظل استمرار حملة القمع ضد كل من يطالب بحقوق الإنسان، ومن أبرز أعضائها الناشط

في مجال حقوق الإنسان ( عبد الرحمن بن عمرو). (فيرموريسين، ٢٠١٤، صفحة ١٧٣).

### ٤\_ المنظمة المغربية لحقوق الإنسان عام ١٩٨٨: \_

كان أعضائها من المستقلين، ومن الأحزاب اليسارية ( حزب الاتحاد الاشتراكي، وحزب التقدم) أمثال (عبد الرحمن اليوسفي - رئيس سابق للحكومة المغربية، المهدي المنجرة، بوبكر لاركو، محمد

النشاش- طبيب جراح ، عمر عزيان - وزير العدل في الحكومة المغربية سابقا، أمينة بو عياش)، وهدفت إلى تعزيز كافة الحقوق في المغرب، ومراقبة الانتخابات، وإصدار التقارير عن الانتهاكات التي يتعرض لها المواطن المغربي من قبل السلطات الحاكمة. (Rollinde, 2002, p. 174).

٥\_ الجمعيات النسائية ١٩٩٠ \_ ١٩٩٥:-

أدى النساء دورا مهما في تعزيز حقوق المرأة في المغرب ، وكان أبرز من مثل الجمعيات النسائية في المغرب هن الناشطات في العمل الإنساني أمثال (خديجة رياضي، عائشة لخماس، نزهة الصقلي، أمينة لمريني الوهابي، فريدة بليزيد، سمية نعمان جسوس، بسيمة حقاوي)، إذ بلغت عدد الجمعيات النسائية حوالي (٢٣) ثلاث وعشرون جمعية انتشرت في المدن الرئيسية الثلاث (الرباط و الدار البيضاء وسلا)، وتوزعت أعمال هذه الجمعيات حول الأعمال المؤسساتية، والمهنية، والتنمية، والسياسية، والتوعوية، والدفاع عن حقوق الإنسان، وإزالة كل مظاهر التمييز، وإن ٧٥% من الجمعيات المذكورة قد تأسست ما بين عامي (١٩٩٠ \_ ١٩٩٥)، وإن كثرة الجمعيات النسائية لا تعني نجاحها، بل على العكس من ذلك إنها كانت تدل على وجود المشاكل الداخلية مثل المحسوبية، والمشاكل الخارجية مثل علاقة (الوصاية والتبعية) للدولة او للأحزاب، فضلا عن أنها كانت تعاني من المشاكل المالية، وصعوبة حصولها على الدعم المالي من صندوق الدولة (الغزال، ٢٠١٨).

٦- جمعية منتدى الحقيقة والانصاف عام ١٩٩٩:-

بعد الاحتجاجات التي ترأستها المنظمات والجمعيات الوطنية في المغرب طوال مدة التسعينيات، تم تأسيس هذه الجمعية برئاسة (حسن كمون) ونائب رئيس المنتدى ( عبد الحق عندليب)، والكاتب العام للمنتدى ( محمد باجاجا) (Hadda, 2004, p. 87) ، لتكون مهمتها الدفاع عن حقوق ضحايا الاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، وضحايا التعذيب والنفي، وإعطاء أدلة دامغة حول انتهاك حقوق الإنسان، ومكافحة الإفلات من العقاب، ومساعدة الضحايا في استرجاع حقوقهم وكرامتهم، ورد اعتبارهم عن طريق تقديم الدولة لهم اعتذارا رسميا، وتعويضهم عن الضرر المعنوي (فال، ٢٠٠٦)، وإعطائهم السبل القانونية التي تمكنهم من تقديم الشكاوي أمام المحاكم، فضلا عن دورها في حث السلطة المغربية، على ضرورة القيام ببعض الإصلاحات القانونية التي من شأنها حماية حقوق الإنسان في المغرب (الصغيري، ٢٠١٨، صفحة ٨).

المطلب الثاني- علاقة المنظمات والجمعيات الوطنية بالأحزاب السياسية في المغرب:-

لم تكن العلاقة طيبة بين المنظمات والجمعيات الوطنية والأحزاب السياسية في المغرب، لأن الأخيرة لم تعد تهتم بقضايا الحريات والحقوق بقدر اهتمامها بالقضايا (السياسية والإدارية)، كما أن الأسس التي بنيت عليها المنظمات والجمعيات الوطنية تختلف جذريا عن الأسس الحزبية بسبب اختلاف المجال والمهام والأهداف، للوصول إلى السلطة (الحنفي)، وعلى رأسها حزب الاتحاد الاشتراكي، حينها شعرت المنظمات والجمعيات الوطنية أنها مجرد لسان ناطق عن الأحزاب السياسية. أخذت المنظمات والجمعيات الأنفة الذكر على عاتقها، مسؤولية عدم استعمال العنف، واتباع أسلوب الحوار، والتظاهر السلمي، عند الاعتراض على سياسة الدولة، والابتعاد عن الانقسامات بين أعضائها، وقبول الاختلاف والتنوع، وتقديم الخدمات للجميع من دون تمييز (شحادة، ٢٠١٠، صفحة ٤٠). كما تم منح الشباب الذي يشكل ثلث المجتمع المغربي، وتحديدًا الفئة العمرية التي تتراوح مابين (١٥ إلى ٣٤) عام، أي ما يقارب ٣٤% من مجموع السكان، حق تقديم العرائض التي تتضمن مجموعة من المطالب وفق إطار الدستور (شكاك).

وعموما دارت هذه المنظمات والجمعيات حول قضايا جزئية في مجال حقوق الإنسان، واختص بعضها بالمساعدات القانونية، والبعض الآخر اهتمت بنشر ثقافة حقوق الإنسان، وأخرى لرصد الانتهاكات، أي بمعنى آخر كانت تكتفي بالهدف الخاص لكل منظمة أو جمعية، من دون وجود رابط مشترك لتنسيق الجهود (شكر، ٢٠٠٤).

وقد وصلت القضايا الحقوقية بين الفكرين (الإسلامي واليساري) إلى مرحلة الفساد، والعنف والاقصاء، وتبادل الطرفين الاتهامات بالعمالة والتخوين، والضرب في صميم الانتماء (كان يوجد تصنيف تخضع له الفئات الاجتماعية، حسب الانتماء العائلي (ابن فلان)، كمثال، وتحديدًا خلال الأعوام (١٩٦٠ و ١٩٨٠) (واخرون، صفحة ٥)، فالصراع على السلطة دائما ماكان يحسمه الانتماء القبلي للأفراد، مما يؤدي إلى عدم ترسيخ الشعور بالولاء للدولة (خواص، ٢٠١٣، صفحة ٤٥)، وحرية (المعتقد - اذ يحق للمواطن ان يعتنق الدين الذي يتناسب مع مستواه الفكري والوجداني، وحق ممارسة الشعائر الدينية المرتبطة بالدين الذي يختاره) (للتفاصيل ينظر: علي دومي، ٢٠٢٢)، فعلاقة الإسلاميين بحقوق الإنسان تشوبها بعض الانتقادات من قبل منافسيهم، وأطلق عليهم تسمية (الانتهازيين) عند تعاملهم مع حقوق الإنسان، فضلا عن اتهامهم بمخالفة المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، مستندين بذلك على المواقف السلبية للإسلاميين تجاه حقوق الإنسان (جبرون، ٢٠١٣، صفحة ١٩٣).

يتحدد إطار عمل المنظمات والجمعيات الوطنية، بما هو متفق عليه دولياً، لتتميز عن المنظمات والجمعيات ذات الطابع الإسلامي، والتي تشكل جزءاً من الحركة الإسلامية، لأن حقوق الإنسان ليست فكرة مجردة، بل إنها عمل تاريخي متواصل (حسن، ٢٠١٤، صفحة ٢٢).

## خاتمة:

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١- مرت المغرب بمراحل تاريخية عصبية، لكنها أثبتت قدرتها على التكيف مع التحديات، التي اعترضتها، والحفاظ على السلطة المركزية. ويشكل الاهتمام بحقوق الإنسان، والذي جاء نتيجة مجموعة من المطالب المفروضة من قبل الساحة الحقوقية الدولية، كخطوة نحو الارتقاء بالمغرب، إلى مصاف الدول المتقدمة في مجال حقوق الإنسان، ولاتزال المنظمات والجمعيات لا تعتمد على التنظيم الإداري المتطور، ولا ترجع للأنظمة الداخلية، والهياكل التنظيمية، فضلاً عن أنها عانت من ضعف الدعم والتمويل.

٢- شهد المغرب في عام ١٩٧٢ بداية ظهور المنظمات والجمعيات الوطنية، التي ساهمت في تعزيز مبدأ الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ لما لهذه المنظمات والجمعيات من دور كبير في التعبير عن المطالب الحقوقية للمواطن المغربي، فضلاً عن القيام بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لتحقيق التنمية المستدامة بالاستناد على التشريعات القانونية،

٣- ساهمت المنظمات والجمعيات الوطنية في المغرب، في بلورة الخطاب المدني الذي يسعى إلى ترسيخ، قيم الحداثة السياسية وبناء جسور الثقة بين المواطن المغربي ونظامها السياسي، كما عدت المنظمات والجمعيات الوطنية أحد أعمدة مشاريع الإصلاح السياسي، في ظل التحولات الكبيرة التي شهدتها المغرب، على مستوى تكريس مبدأ الحريات العامة، فضلاً عن بذل المنظمات والجمعيات الوطنية جهوداً مضيئة في التوعية والدفع نحو الانفتاح الحقوقي، ومزيداً من الدينامية داخل الحقلين السياسي والاجتماعي.

## المصادر

- (١) سراب جبار خورشيد الربيعي، التطورات السياسية والاقتصادية في المملكة المغربية (١٩٥٦ - ١٩٩١)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٤.
- (٢) فهد عباس سليمان وأسماء عبد الكريم احمد، جرائم الإبادة في سياسات فرنسا الاستعمارية حيال الشعب الجزائري ١٩٤٥ - ١٩٦٢، مجلة جامعة كركوك، العدد الثالث، المجلد (١٢)، ٢٠١٧.
- (٣) بولين المعوشي أيوب، إشكالية التنمية المستدامة في العالم العربي، دار أفكار، لبنان، ٢٠١٠.

- (٤) صالح خضر محمد وانتصار زيدان، الأبعاد التاريخية والاقتصادية والاجتماعية للصحراء الغربية، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، العدد الثاني، المجلد (٧)، ٢٠١٢.
- (٥) محمد عمارة، الإسلام وحقوق الإنسان ضرورات الحقوق، عالم المعرفة، العدد ٨٩، ١٩٨١.
- (٦) رشيد المدور، التطور التاريخي لحقوق الإنسان، محاضرة جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، ٢٠١٩.
- (٧) رامز محمد عمار، حقوق الإنسان والحريات العامة، مكتبة نرجس.
- (٨) عبد الرحمن رشيق، الحركات الاحتجاجية في المغرب من التمرد إلى التظاهر، ترجمة: الحسين سحبان، الرباط، منتدى بدائل المغرب، ٢٠١٤.
- (٩) دليل الجمعيات والتجمعات بالمغرب، منشورات المرصد المغربي للحريات العامة، ٢٠٠٧.
- (١٠) رقيب حمه رشيد سعيد ونجدت صبري عقراوي، الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان في إطار الأمم المتحدة، مجلة جامعة جيهان، العدد الثاني، مجلد (٤)، أبريل، ٢٠٢٠.
- (١١) عامر الخطيب، أصول التربية وتحديات القرن الواحد والعشرين مكتبة القدس، غزة، ٢٠٠٨.
- (١٢) حليم بركات، المجتمع المدني في القرن العشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.
- (١٣) سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز ابن خلدون، القاهرة، ١٩٩٥.
- (١٤) منى أبو يوسف، دور المجتمع المدني في صنع السياسات الاجتماعية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، ١٩٩٦.
- (١٥) عبد الغفار شكر، نشأة وتطور المجتمع المدني: مكوناته وإطاره التنظيمي، صحيفة الحوار المتمدن، العدد (٩٨٥) ٢٠٠٤.
- (١٦) محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، دور واثر منظمات المجتمع المدني في دعم حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة: المنظمات التعاونية نموذجاً، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثاني للبيئة والتنمية المستدامة، قاعة الندوات، ٤ / ٥ / ٢٠١٧.
- (١٧) محمد احمد علي فقي، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية: دراسة تحليلية نقدية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرباط، ٢٠١٤.
- (١٨) طارق زياد أبو هزيم، المجتمع المدني وبناء الدولة الديمقراطية: مقارنة سياسية، المنارة للبحوث والدراسات، الأردن، ٢٠١٧.
- (19) Roque, M.A. Lac societe civile au Maroc: Lemergence de nouveaux acteurs de developpement, Barcelone, Ed Publisud.
- (٢٠) هناء شريكي، الشباب المغربي والعمل الجمعي بين التحولات الاجتماعية والمنظومة القيمية - دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ٢٠١١.
- (٢١) الفصل (١) من الظهير الشريف رقم (١٠٥٨٠٣٧٦) المتعلق بتأسيس الجمعيات.
- (٢٢) الفصل (٢) من الظهير الشريف رقم (١٠٥٨٠٣٧٦) المتعلق بتأسيس الجمعيات.
- (٢٣) <http://www.lmddh.com>.
- (٢٤) تومي حمدون، الوضع في الصحراء الغربية والمتغيرات الدولية، مجلة المعيار، العدد (٧)، مجلد ٢٠٢٢، ٢٦.
- (25) [jam3iyatona.blogspot.com/2016/12/lmddh.html](http://jam3iyatona.blogspot.com/2016/12/lmddh.html).
- (٢٦) بيير فيرموريسين، تاريخ المغرب منذ الاستقلال، ترجمة: عبد الرحيم زحل، افريقيا الشرق، الرباط، ٢٠١٤.

- (٢٧) وسام نعمت إبراهيم، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان، مجلة جامعة تكريت، العدد (٥) ، مجلد ( ١٦ ) ، ١٩٩٠.
- (٢٨) حسناء برمي وعبد العالي الصغيري، المؤسسات الوطنية ودورها في حماية الحقوق والحريات الأساسية، جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، طنجة، ٢٠١٨.
- (29) Marguerite Rollinde, les associations des droits de l'homme au Maroc: entre adhesion nationale appartenance politique et engagement citoyen les cahiers du crasc, no5, 2002. (٣٠) جين شارب، من الديكتاتورية إلى الديمقراطية إطار تصوري للتحرر، ترجمة: خالد دار عمر، الدار العربية للعلوم ، بيروت.
- (٣١) مصطفى محسن، المداخل النظرية في العلوم الاجتماعية، لفهم الربيع العربي، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ٢٠١٢.
- (٣٢) حقوق الإنسان ووضع الدستور، تقرير باللغة العربية صادر عن مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، نيويورك ، ٢٠١٨.
- (٣٣) محمد الحنفي، العلاقة المتبادلة (١) محمد الحنفي، العلاقة المتبادلة ما بين الأحزاب السياسية، والمنظمات النقابية والجماهيرية، صحيفة الحوار المتمدن، العدد (١٩٠٤)، ٢٠٠٧.
- (34) Malika Hadda, lecture le mouvement marocain pour les droits de l'homme entre consensus national et engagement citoyen, confluences mediterranee, 2004, no51.
- (٣٥) اركيبي احمد فال، نخبة حركة حقوق الإنسان بالمغرب، بحث لنيل الدبلوم بالقانون العام، جامعة محمد الخامس ، اكدال، ٢٠٠٦.
- (٣٦) حسام شحادة، المجتمع المدني، بيت المواطن للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٥.
- (٣٧) سلاف سالم، دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية الجزائرية-دراسة حالة، ٢٠١٠.
- (٣٨) سعيد شكاك، آليات تمكين الفئة الشبابية من المشاركة السياسية بالمغرب. 2/droitentreprise.com
- (٣٩) فدوى كحشة وآخرون، حصيلة بحث في العلوم الاجتماعية حول الهجرات الداخلية بالمغرب، جامعة المولى، كلية الاداب والعلوم الإنسانية، مكناس.
- (٤٠) مصطفى خواص، التحولات السياسية في المغرب الأقصى من الدولة السعدية إلى اليوم، مجلة التراث، العدد (١٠)، جامعة الجلفة ، الجزائر، ٢٠١٣.
- (٤١) علي دومي، حرية المعتقد بين الكونية والخصوصية حالة المملكة المغربية، مجلة الباحث، العدد (٤٥) ، ٢٠٢٢.
- (٤٢) محمد جبرون، الإسلاميون في طور تحول من الديمقراطية الادائية إلى الديمقراطية الفلسفية، حالة حزب العدالة والتنمية، العدد ٣، ٢٠١٣.
- (٤٣) عبد الباسط بن حسن، حقوقنا في الثقافة والمجتمع، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ٢٠١٤.
- (٤٤) مجيدة الغزال، دور المرأة المغربية ومكانتها داخل الحقل الجمعي، ٢٥ يونيو ٢٠١٨ hespress.com/436179.html.
- (٤٥) الكبير الشناوي، الحركة الجمعوية بالمغرب بين سؤال الحرية وسؤال التأهيل، ط٢، ٢٠١٤.
- (٤٦) نور الدين علوش، المنظمات غير الحكومية ورهان حقوق الإنسان: نموذج المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، دار ناشري للنشر الالكتروني.

(٤٧) نظام تأسيس الجمعيات في (١) نظام تأسيس الجمعيات في القانون المغربي ، صحيفة بريس ميديا، ١٢ فبراير ٢٠١٩ .  
pressmedias.org/archives/2388..

(٤٨) بو حنية قوي، الجمعيات في المغرب وتونس قراءة في الواقع والتطلعات ( الجزء الثاني)، ٦ / ٤ / ٢٠١٤ .  
(٤٩) رزوق محمد عبده، الجمعيات بين الضوابط القانونية والحماية القضائية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٥ .  
(٥٠) لؤي عبد الفتاح وعثمان الزياتي، الحكامة الحزبية نحو ترشيد للفعل الحزبي بالمغرب، مجلة وجهة نظر، العدد (٣٦)، ٢٠٠٨ .

## الهوامش

(١) المغرب : إحدى دول الشمال الأفريقي، واقعة في أقصى الطرف الشمالي الغربي لأفريقيا، فهو يقع أقصى الجزء الغربي من الوطن العربي، ويحده من الشرق الجزائر ومن الشمال البحر المتوسط ومضيق جبل طارق، ومن الغرب المحيط الأطلسي ومن الجنوب الصحراء الكبرى، أما مساحته فتبلغ قرابة (٤٤٧) ألف كيلو متر مربع، ويمتلك ساحلين إحدهما على البحر المتوسط طوله (٧٥) كيلو متر، والآخر من المحيط الأطلسي طوله (١٦٦٠) كيلو متر، ويبلغ عدد سكانه حسب إحصاء عام ١٩٩١ نحو (٢٤,٦٥٠,٠٠٠) مليون نسمة، والإسلام هو دين الأغلبية العظمى، عاصمته الرباط، أما أهم مدنه هي الدار البيضاء ومراكش ومكناس وطنجة. للمزيد ينظر: سراب جبار خورشيد الربيعي، التطورات السياسية والاقتصادية في المملكة المغربية (١٩٥٦ - ١٩٩١)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٤، ص ١.

(٢) مفهوم التنمية: ظهر المصطلح برعاية الدول الرأسمالية الكبرى، بعد الحرب العالمية الثانية، ولاسيما بعد حصول دول العالم الثالث على الاستقلال ، للترويج لفكرة ان الدول تعاني من الفقر والجهل، هو سبب تخلفها وليس الاحتلالات ، التي تعرضت لسنوات عديدة ، فتم اقتراح المصطلح ليكون أداة تنقل دول العالم الثالث من حالة التخلف إلى التطور، وللحاق بصفوف الدول المتقدمة التي تشهد رفاها اقتصاديا، واستقرارا سياسيا واجتماعيا. للتفاصيل ينظر: بولين المعوشي أيوب، إشكالية التنمية المستدامة في العالم العربي، دار أفكار ، لبنان ، ٢٠١٦، ص ١٣.